برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي ٢٠٢٢

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي ٢

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصر عام: ٢٠٢٢ بالأرقام ٣

مقال خاص: الدورة السابع والعشرون من مؤتمر الأطراف COP27 ٤

لحظات بارزة في صور ٦

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر: عام من العمل ٧

العنف القائم على النوع الاجتماعي – زواج الأطفال ٨

الألواح الشمسية – تحويل سوق الطاقة في مصر ١٢

تحقيق الازدهار مع هاكاثون الشباب ١٦

الحوكمة ١٩

عن كثب ٢٠

استكشاف البيانات ولتمويل ٢٠

استكمال قدراتنا ٢٢

بين النمو والحماية ٢٣

استراتيجيات نمو شاملة وذكية ٢٦

مختبر مسرع الأعمال ١٥

المضي قدماً: ٢٠٢٣ وما بعد ٣٠

مقدمة

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القراء الأعزاء،

مرحبًا بكم في تقرير النتائج السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر لعام ٢٠٢٢.

حققت مصر هذا العام تقدمًا تنمويًا كبيرًا وحظيت باهتمام عالمي باعتبارها الدولة المضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27)، وهو مؤتمر مهم يركز على معالجة تغير المناخ ويدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أظهر هذا الحدث العالمي ريادة مصر في مجابهة تغير المناخ على الصعيدين المحلي والدولي.

خلال مناقشات الجلسة رفيعة المستوى ليوم التمويل، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر على الحاجة الملحة للدعم المالي السريع لإحداث تأثير ملموس، وحث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بتمويل العمل المناخي للدول الفقيرة.

وقد شهدت مفاوضات المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) تقدمًا كبيراً في شكل اتفاق لإنشاء صندوق الخسائر والأضرار. يهدف هذا الصندوق إلى معالجة التأثيرات على المجتمعات التي دمرت حياتها وسبل عيشها بسبب تغير المناخ.

وفي شراكة وثيقة، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر في تحويل رؤية سَرِم الشيخ الخضراء إلى واقع. وشمل ذلك مبادرات مختلفة، مثل فرض حظر على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة. وقد أظهر تركيب الألواح الشمسية في الفنادق، ومركز المؤتمرات، وحظائر السيارات في المطار، الفوائد الملموسة والفورية للاستثمار في الطاقة المتجددة وتبني التحولات الخضراء.

وأسفرت شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طويلة الأمد مع وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عن توفير أكثر من ٣٦٠ ألف فرصة عمل جديدة من خلال الدعم المالي والفني، وتشكل النساء أكثر من نصف المستفيدين.

واستمرارًا لشراكتنا الفعية مع وزارة التعاون الدولي، ومن خلال تنفيذ المبادرة المشتركة المعروفة باسم «الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة»، قدمنا المساعدة الحيوية للمجتمعات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على المرأة في صعيد مصر. وفي عام ٢٠٢٢، ساهمنا في خلق ٤٠٠٠ فرصة عمل جديدة وتحقق فوائد لأكثر من ٣٥٠٠٠ فرد، ٧٥٪ منهم من النساء. ويستعد نموذج التنمية المستدامة هذا لمزيد من التوسع في جميع أنحاء مصر في عام ٢٠٢٣.

واصل برنامجنا «وعي» للتنمية المجتمعية، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، تمكين الأسر الضعيفة من خلال تحسين الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية. وصلت حملات الدعوة ضد زواج الأطفال إلى أكثر من ٣٢ مليون شخص، وشارك ١٤ مليون فرد في الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار العام.

لقد تعاونا مع شركة كاتاليست بارتنرز، وهي شركة أسهم خاصة، لدفع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وأدى هذا التعاون إلى إنشاء أول صندوق تأثير في مصر، وهو استثمار بقيمة ٢٥ مليون دولار يستهدف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للعائلات. ولمساعدة الشركات والمستثمرين، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة قياس الأثر وإدارته. وتساعدهم هذه الأداة على التنقل في المسارات التي تتوافق مع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة وتعزز الاستثمارات المؤثرة.

وبالشراكة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراء أكثر من مليون اختبار تشخيصي لكوفيد-١٩، بما في ذلك اختبارات التشخيص السريع والاختبارات الذاتية، لتعزيز استجابة الحكومة للجائحة.

يتعمق هذا التقرير بشكل أكبر في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل الابتكار، والرقمنة، والحفاظ على الطبيعة، والتنوع البيولوجي، والتحولات المنهجية.

وبينما تتكشف الرحلة نحو عام ٢٠٣٠، يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حازمًا في التزامه بالبناء على هذه الإنجازات، جنبًا إلى جنب مع الشركاء الوطنيين والدوليين، بينما نواجه التحديات المقبلة ونعمل معًا لتأمين مستقبل أكثر استدامة لجميع شعب مصر.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

اليساندرو فراكاسيتي

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصر عام ٢٠٢٢

في أرقام

٣٦٠ ألف فرصة عمل
بالتعاون مع وكالة MSMEDA

١.٢ مليون فرد
لديهم إمكانية الوصول لحلول الطاقة الشمسية

إطلاق صندوق الاستثمار الأول
في مصر

٣٢.٥ مليون شخص
تم الوصول إليهم في حملة إنهاء زواج الأطفال

عام من التحولات

يعد عام ٢٠٢٣ أيضاً عام من التحولات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الصعيد العالمي، كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن خطته الإستراتيجية الجديدة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، كما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر برنامجه القُطري الجديد. حيث تقدم هذه الوثائق في آن واحد خارطة طريق لعملنا في السنوات القادمة.

مقال خاص

COP27

رحبت مصر بكل فخر بالعالم في نوفمبر ٢٠٢٢، مع أكبر قمة سنوية للعمل المناخي. جاء أكثر من مليون شخص إلى مصر خاصة شرم الشيخ على مدار أسبوعين، للمساعدة في معالجة قضايا التغيرات المناخية.أرسى COP27 الأساس لمزيد من العمل المناخي الطموح، وتحويل عشرينيات القرن الحادي والعشرين إلى عقد من التنفيذ. كانت القمة علامة فارقة تاريخية من خلال التوصل إلى اتفاق لدعم الدول الضعيفة في مواجهة الخسائر ولأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية.

احتل محور تمويل المناخ مركز الصدارة خلال المفاوضات، اتجه السؤال الرئيسي حول تحديد الأدوات والآليات المبتكرة لتقديم تمويل كبير للمناخ دون تفاقم أعباء الديون. فتم تقديم خارطة طريق جديدة لتمويل المناخ، تهدف إلى تعبئة تريليون دولار أمريكي من التمويل الخارجي السنوي. وتتطلب تحقيق هذا الالتزام تطوير أدوات مالية جديدة ومحدثة، فضلاً عن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر الدعم الكامل للحكومة وشركائها لتقديم COP27 بشكل سلس وفعال، مما أدى إلى خلق دعوة متجددة للعمل من الحكومات في جميع أنحاء العالم.

في الفترة التي سبقت الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شرم الشيخ في تنفيذ رؤيتها الخضراء، عن طريق بدء حظر استخدام البلاستيك لمرة واحدة، وتسريع انتقال الطاقة من خلال تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في الفنادق (بسعة ٣ ميجاوات)، مركز المؤتمرات (بسعة ١ ميجاوات) ومظلة سيارات المطار (بسعة ٢٨٠ ميجاوات).

في خضم المناقشات الجادة، كان هناك أيضاً مجال لبعض الترفيه بواسطة تقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحملة لا تختار الانقراض لبطل الحملة، الديناصور فرانكي. خلق فرانكي ضجة كبيرة، حيث حصد أكثر من مليار مشاهدة وجذب اهتمام وسائل الإعلام الدولية خلال الأسبوع رفيع المستوى من COP27

نجم حملة «لا تختار الانقراض» الديناصور فرانكي مكرّرًا لضرورة العمل الذي لحل قضايا التغيرات المناخية المطلة وخلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27)

مقال خاص

لحظات بارزة في صور

ركائز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

العنصر البشري

تعزيز رأس المال البشري من خلال المساواة في الحصول على خدمات جيدة، وضمان الحماية والعدالة الاجتماعية لجميع الأفراد.

يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر نهجاً متكاملاً ويستخدم تدابير شاملة لمواجهة التحديات المعقدة للفقر متعدد الأبعاد وعدم المساواة والإقصاء والاستدامة. وقد تم التركيز على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز التغيرات السلوكية كجزء من جهودنا للقضاء على الفقر.

كما تم إعطاء الأولوية لتطوير المهارات والرقمنة لتحسين الكفاءة واستهداف التدخلات. وقد أولي اهتمام كبير لضمان إمكانية الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية، والوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والنساء في المناطق الريفية ، وأصحاب القروض الصغيرة، وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة.

أبرز النقاط في عام ٢٠٢٣

- إطلاق تطبيق "بلد سوبر" للبريد المصري، وهو أداة للتمكين الرقمي والشمول المالي.
- دعم ١٢،٧ شخصاً من بين الفئات السكانية الرئيسية للوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك التوعية والوصول إلى الحد من الضرر.
- إطلاق برنامج وعي لتنمية المجتمع، وهو منهج تعليمي شامل وموحد يعالج قضايا الحماية الاجتماعية المختلفة، بإدارة وزارة التضامن الاجتماعي.
- القيام بحملة على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع حول أضرار زواج الأطفال، تحت شعار "زواجها قبل سن ١٨ يحرمها من حقوقها"، ضمن برنامج وعي.
- تنظيم حملة على وسائل التواصل الاجتماعي خلال ١٦ يوماً من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، تحت شعار "أمسك الخيط.. وشارك في صنع القرار"، كجزء من برنامج وعي.
- نشر أول دراسة على الإطلاق حول العنف ضد النساء ذوات الإعاقة، وهي دراسة استقصائية مجتمعية أجريت بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمجلس القومي للمرأة في مصر، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- دعم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في جعل مركز الاتصال التابع له في متناول الأفراد ذوي الإعاقة السمعية.

قسم خاص

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر: يدعم الوقاية والرعاية من فيروس نقص المناعة البشرية

في عام ٢٠٢٣، عمل المكتب القُطري عن كثب مع وزارة الصحة والسكان لتوسيع نطاق تدخلات الوقاية المتعلقة بفيروس نقص المناعةالبشرية. بدعم سخي من الحكومة المصرية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، تشمل أبرز الأحداث في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

- دعم السياسات للحكومة: يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا بتنفيذ الجولة الثالثة من المراقبة السلوكية الحيوية لفيروس نقص المناعة البشرية لتحديث نظام المعلومات الصحية الوطني في مصر، كما يوفر الدعم للسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- التخفيف من تأثير COVID-19 على فيروس نقص المناعة البشرية والسل، اشترى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٣ آلة GeneXpert لكل من برامج فيروس نقص المناعة البشرية والسل لإدخال شبكات تشخيص متكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية والسل و COVID-19 على المستوى المحيطي ومستويات المجتمع.
- لتحقيق الأهداف الوطنية لمكافحة السل، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج NTP- بوزارة الصحة والسكان لتشخيص ١٣٠ حالة من حالات السل المقاوم للأدوية (RR/ MDR-TB) وتمكين ٩٧ شخصًا من الوصول إلى العلاج مع زيادة كبيرة في نسبة الإنجاز (٧٥٪) لتسجيل الإصابة بمرض السل المقاوم للأدوية / السل المقاوم للأدوية المتعددة مرضى في المستوى الثاني من العلاج في مصر.
- دعم ١١٢،٧ شخصًا من بين الفئات السكانية الرئيسية للوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك التوعية والوصول إلى الحد من الضرر.
- معرفة حالة المريض هي ركيزة أساسية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. في عام ٢٠٢٣، تمشيا مع الاستراتيجية الوطنية لإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، كان لدى ١٠٥٠٩ شخص من بين السكان الرئيسيين (٣،٧٪ من الذين تم الوصول إليهم) إمكانية الوصول إلى خدمات اجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية وهم على علم الان بحالتهم بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم ربط أولئك الذين حصلوا على نتائج إيجابية بالعلاج والخدمات التي تقدمها NAP-MoHP.
- تم تشخيص إصابة ١،٥٩٣ شخصًا من بين الفئات الضعيفة بما في ذلك سكان المناطق غير المخططة والمتخلفة والمهاجرين واللاجئين بالسل وتم تسجيلهم في العلاج المضاد للسل.

مقال خاص: العنف القائم على النوع الاجتماعي- سرد

بأمان مجدداً: القصص المأساوية الكامنة وراء إحصائيات زواج الأطفال

استيقظت كريمة في مُنتصف الليل وهي تُنادي على والدتها. أكثر من أي شيء آخر، كانت تَتُوق إلى العودة جالسة في حِجر والدتها والأمان الذي توفره.

«كريمة» شابة من منطقة ريفية في مصر، أُجبرت على الزواج في سن الرابعة عشرة وأُنجبَت طفلها الأول في سن الخامسة عشرة وللأسف هذه القصة ليست حالة فردية.

يُعتبر زواج الأطفال مشكلة واسعة الانتشار تُؤثر على ملايين الفتيات في جميع أنحاء العالم كل عام، مما يؤدي إلى جرمانهن من طفولتهن وتعريض صحتهن وتعليمهن وآفاقهن المستقبلية للخطر. تحرمُ زواجُ الأطفال الفتيات من حقهن في اتخاذ قرارات بشأن جوانب حاسمة من حياتهن، بما في ذلك الحق من اتخاذ قرار الزواج والحق في اختيار مِمَن يتزوجن. كما أنه يزيد من خطر التعرُّض للعُنف الجسدي وغيره من أشكال العنف من جانب الأزواج الأكبر سناً والأقل تعليماً في كثير من الأحيان.

وفقًا لذخر تِعداد سكاني في مصر، هناك ما يقرب من واحدة متزوجة بين كل عشرين فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٧ عامًا، مع ارتفاع المعدل إلى واحدة بين كل عشر فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩عامًا.

كَشَفَ تِعداد مصر لعام ٢٠١٧ أنَّ أكثر من ١١١ ألف إمرأة وفتاة تزوجَّن قبل بلوغهن ١٨ عامًا، ٨٤٪ مِنهُن كُن أو مازلنَ يَعِشْنَ في المناطق الريفية.

تُشكِل هذه المُعدلات المُقلقة للزواج المبكر تحدياتٍ خطيرة ومعقدة للفتيات ومجتمعاتهن. لا يزيد زواج الأطفال من خطر العُنف الأسري فحسب، بل يُقلل أيضًا من فرص تَلَقي التعليم، ويؤدي إلى مضاعفاتٍ أثناء الحمل والولادة، ويزيد من احتمالية العيش في فقر.

لمعالجة هذه المشكلة، تَعملُ وزارة التضامن الاجتماعي المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروعٍ يُمَوِّلُه الاتحاد الأوروبي وحكومة المملكة المتحدة لإنهاء زواج الأطفال.

كجزءٍ من هذا المشروع، تم إطلاق حملة توعية لمدة شهرين عبر الإنترنت وداخل المجتمعات للتأكيد على الآثار السلبية لزواج الأطفال على الفتيات الصغيرات وإبراز الروابط بين زواج الأطفال والفقر ومعدل التَّسرب في المدارس.

خلال الحملة، خصصنا الوقت للاستماع إلى النساء والفتيات اللواتي شارَكن بشجاعةٍ خبراتهن في تَحَمُّل عواقب زواج الأطفال ودعمهن. ومن بين هؤلء النساء الشجاعات «نُصرة» التي تزوجت في عمر ١٤ عاماً دون أي وثائق رسمية أو شهادات ميلاد، حيثُ أوضحت قائلةً: «تزوجتُ بُناءً على اتفاق بين والدي ووالد زوجي لأننا أقارب. كان عليَّ أن أتزوج وأعيش معه فلم يكن لديَّ أي خيار».

بينما تُعكس قصة نُصرة للأسف صدى قصص فتيات أخريات، هناك أيضًا قصصٌ عن فتيات نجحْن في التصدي لزواج الأطفال. «ندى» على سبيل المثال كانت في طريقها إلى مصير مُماثل لنُصرة لكنّها قاومت وتواصلت مع إحدى القائدات في مجتمعها لإقناع عائلتها بالتخلّي عن فكرة الزواج حيث تقول: «عندما أنهي تعليمي سأتزوج شابًا متعلمًا، لكن تعليمي يأتي أولًا!»

لن ينتهي زواج الأطفال إلا عندما يعترف المجتمع بخطورته بشكل جماعي ويتخذ موقفًا استباقيًا تجاه هذه القضية. على مستوى الأسرة، ستتوقف هذه الممارسة الضارة عندما يكافح الآباء من أجل حقوق أطفالهم لعمل الالازم لتحسين آفاقهم والمشاركة بشكلٍ نَشيط في المجتمع، ويدعون إلى حياة خالية من الإساءة ويضمنون حُصُولهم على التعليم.

عندما تُمنَح الشابات فرصة النمو دون عنف، فإنهن يزدهرن ويظهرن كقائدات في مجتمعاتهن. لِحُسن الحظ، هذا هو الواقع الآن بالنسبة لـ«كريمة» التي تركت زواجها لتعيش مع والدتها: «أنا شخصيًا أم، ولكنّ مع ذلك ها أنا أعود إلى حِجْر أمي! لقد مَرّت بتجربة مُروعة، لكن لديّ الآن فرصة لمواصلة تعليمي، وتربية طفلة سليمة وإتاحة كل الفرص الممكنة لها. واللهم من ذلك أنني بأمان».

* طُلبتْ بعض النساء عدم الكشف عن هُويتهن.

ركائز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

حماية الكوكب

تعزيز مرونة المناخ وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية لجميع الأفراد بطريقة مستدامة.

بصفتيْ شريكًا قديمًا لمرفق البيئة العالمي (GEF) والصُّندوق الأخضر للمُناخ (GCF)، فقد دعّمنا دمج اتفاقية باريس والاتفاقيات البيئية الأخرى في جداول أعمال التّنمية الوطنية.

وقد حمل تعاوننا مع القطاع الخاص دورًا أساسيًا في زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، وتعميم نُهج إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وتسهيل تنفيذ قانون إدارة النفايات من خلال مبادرات تحويل النفايات إلى طاقة على أسس السوق.

أبرز النقاط في عام ٢٠٢٣

- زيادة تمويل المناخ من الصندوق الأخضر للمُناخ لتنفيذ نظام حاجز مائي منخفض التكلفة يمتد على طول ٥٨ كم على طول ساحل دلتا النيل، لحماية الأراضي المنخفضة المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر.
- دعم تطوير خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) قادرة على التكيّف مع المُناخ.
- المساعدة في إنشاء نظام مراقبة أوقيانوغرافية لرصد التغيرات الساحلية استجابةً لتغيرات مستوى سطح البحر.
- دعم التوسع في الأسواق الجديدة لأنظمة الخلايا الكهروضوئية الصغيرة على الأسطح، مما أدى إلى زيادتها ستة أضعاف على مدى السنوات الخمس الماضية.
- تقديم النتائج الرئيسية للتقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تعشّى الاستجابة للنّوع الاجتماعي مع عدسة خضراء" خلال COP27، وهو تقرير يساعد البلدان على تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل المُناخي.
- دعم إطلاق مبادرة أولويات التكيّف المُناخي للمرأة الافريقية (AWCAP) كجزء من رئاسة مؤتمر الأطراف.
- النجاح في تنفيذ أكثر من ١٢٠ مشروعًا تجريبيًا للأنظمة الكهروضوئية الصغيرة على الأسطح بالشراكة مع القطاع الخاص، مما أدى إلى قدرة إجمالية تزيد عن ١٠ ميجاوات وخفض انبعاثات غازات الدفيئة الحراري بما لا يقل عن ٥٠٠٠ طن سنويًا.
- مضاعفة متوسط الدخل الشهري للحرفيين الذين يعيشون في المناطق الحَضرية المُستهدفة وحولها من خلال خلق فرص عمل جديدة في السياحة البيئية.
- دعم حظر الحكومة للأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد بشرم الشيخ.
- تحديد مركز الزوار في تَبَق وتحويله إلى مركز أبحاث عالمي يُركز على أشجار القرم.
- المشاركة في قيادة مبادرة COP27 الرئاسية الأولى «الاستجابات المُناخية للحفاظ على السلام»، ودراسة الروابط بين السلام والمُناخ.
- تعزيز توسيع نطاق الطاقة الشمسية في شرم الشيخ، مما أدى إلى تركيب ما لا يقل عن ٣٠ ميجاوات من أنظمة الطاقة الشمسية.
- تعزيـز قـدرة ١٢٥٧ متخصص في إدارة النفايـات، ٤٧٪ منهـم من النساء.
- إطلاق مشروع يُركز على التنوع البيولوجي بقيمة ٢٥ مليون دولار خلال COP27، مع زيادة استثمارات القطاع الخاص من خلال فسْرع أعمال مُخصّص وآلية تمويل مختلط للأنشطة الاقتصاد الدّرزق التي تهدف إلى الحفاظ على الشعاب المرجانية في البحر الأحمر بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد تم إطلاق مشروع إقليمي آخر للتمويل المختلط لحماية الشعاب المرجانية في خليج العقبة.

مقال خاص: الألواح الشمسية - سرد

تحويل سوق الطاقة في مصر

يشهد وضع الطاقة في مصر تطورًا سريعًا، مدفوعًا بسكانها الذين يزيد عددهم عن ١٠٠ مليون نسمة ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥,٦٪. مع زيادة الطلب على الطاقة، شرَعت الدولة في برنامج طموح لإصلاح سياسة الطاقة على مدى العقد الماضي للانتقال نحو نظام طاقة مستدام ومرن. أحد الأهداف الرئيسية هو الحصول على ٤٠٪ من كهرباء مصر من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٥.

كجزء من هذا التحوُّل، تُعيد الدولة تشكيل سوق الطاقة لديها من خلال الاستثمار في تدابير كفاءة الطاقة التي قلّلت بشكل كبير الارتفاع الحاد في الطلب على الكهرباء. تعمل الدولة أيضًا على تنويع مصادر الطاقة لديها من خلال زيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة البديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يوفر كلا المصدرين بيئات أكثر أمانًا وأكثر رفاهية للبلد.

على سبيل المثال، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سَهّلت الحكومة المصرية حدوث تحوُّل كبير في سوق الإضاءة في البلد من خلال الترويج لاعتماد أنظمة الإضاءة الموفرة للطاقة وتثبيتها لذلك، تم بَيع أكثر من ٢٠٠ مليون مصباح LED في مصر منذ عام ٢٠١٥، مما أدى إلى انخفاض في استهلاك الطاقة المرتبطة بالإضاءة للمنازل والشركات.

قامت الحكومة أيضًا باستثمارات كبيرة في أشكال مختلفة من الطاقة الشمسية - على نطاق واسع ومُحدد. تستفيد مصر من وَفرة ضوء الشمس، خاصةً في الجنوب، «بنبان»، أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، وتقع في محافظة أسوان، في الوقت نفسه، يتوسع سوق الحلول الشمسية المصغرة باستمرار. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع السياسات واللوائح التي تُسهل الاستثمارات اللازمة لتلبية هذا الطلب المتزايد.

من خلال مشروع «Egypt-PV» الحائز على جوائز، يَهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة إلى إزالة الحواجز التي تَحُولُ دون زيادة توليد الطاقة من خلال أنظمة الخلايا الكهروضوئية الصغيرة واللامركزية والمتصلة بالشبكة، والتي تُركز على تصميم النظام القابل للتكرار والقابل للتطوير، والذي تنفذه الأسَر والأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أنه يُمهد الطريق لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية والتي تم تركيبها بسعة إجمالية ٤ ميجاوات، وستوفر استهلاك ٠,٦ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٤.

بالنسبة لأصحاب المنازل والشركات، تعد الألواح الشمسية استثمارًا عمليًا يساعد في تقليل فواتير الكهرباء مع ضمان وجود مصدر طاقة موثوق به. كنموذج لرائدة أعمال مصرية، استخدمت «سمر» الطاقة الشمسية لتحقيق مشروع مزرعتها البيئية، لكي تحقق هدف أن تكون مزرعتها خَضراء، كانت تعلم أنه يجب أن تعمل بالطاقة النظيفة. بعد مقارنة تكاليف الطاقة الشمسية بمولدات الديزل التقليدية، قالت إن الألواح الشمسية لا تتطلب صيانة أقل فحسب، بل إنها أيضًا أكثر منطقية من الناحية الاقتصادية، حيث صرحت قائلة: «كان لدي حلم بامتلاك عملي الخاص وهذا الحلم يتحقق. عندما بدأت مشروعي، كنت قلقة من أن الألواح الشمسية ستحتاج إلى صيانة وتكلفتها ستكون أعلى. تغيَّر تصوّري تمامًا عندما تعلمت المزيد عن هذه التكنولوجيا وحساب عائد الاستثمار على مر السنين». وتابعت سمر حديثها «إنني قادرة على إمداد المزرعة بالطاقة النظيفة من خلال الألواح الشمسية التي تُكلف أقل من المولدات العادية».

أكثر من ٤٠ مبادرة ساعدت في إنشاء ١٣٩ محطة للطاقة الشمسية في ١٥ محافظة، بقدرة ١٢ ميجاوات، وتوفير ١٧,٦ جيجاوات في الساعة/السنة من الكهرباء لمختلف المصانع والفنادق والمباني التجارية والإدارية والمنازل والمرافق التعليمية وغيرها. كما قدَّم المشروع الدعم الفني للعاصمة الإدارية الجديدة، حيث تم تركيب ١٦ ميجاوات من الطاقة الشمسية عبر ٥٣ مبنىً حكومياً في المدينة الجديدة.

كما زكّز المشروع الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز قُدرات الصناعة من خلال تقديم تدريب مِهني لحوالي ٢٠٠ مُتدرب، تمثّل النساء منهم أكثر من ٦٠٪.

يعتمد نجاح مشروع مصر للطاقة الكهروضوئية، الذي يمكن أن يدفع إلى التحوُّل المزدهر للطاقة الشمسية في البلاد، على ثلاث ركائز: أولًا، أنشأت الحكومة سياسة تمكينية وإطارًا مؤسسيًا وتنظيميًا لتوفير الأساس لنمو السوق المستدام. ثانيًا، تُبذل الجهود لتقوية سلسلة التوريد من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في جانب العرض. وثالثًا، بشكل حاسم يتم تعزيز ثقة المستهلكين واعتماد هذه التقنيات الجديدة من خلال إظهار قُدرتها التنافسية الاقتصادية وموثوقيتها.

تُمثل مصادر الطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية مُستقبل الطاقة وتستمر تكلُفة الطاقة الشمسية في الانخفاض بينما تستمر مستويات الكفاءة في الارتفاع. كما يتم تطوير أشكال جديدة من الألواح الشمسية، مثل الألواح الشمسية المُدمجة في الأسطح أو المُدمجة في النوافذ الزجاجية.

مختبـــر التسريع ببرنامـــج الأمـــم المتحدة الإنمائي

في عام ٢٠٢٢، كان فريق مُختبر التسريع Accelerator Lab مشغولًا في تطوير أفكارهم. وقد تم إبرازهم بشكل ملحوظ خلال COP27، وعلى مدار العام قاموا بتوسيع نطاق عملهم لدفع بعض مسارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة إلى الأمام، وهو برنامج للسياحة المستدامة، حيث سعَوا إلى تعزيز أهداف التنمية في مصر من خلال السياحة.

أبرز النقاط في عام ٢٠٢٢

COP27

قاد مُختبر التسريع مناقشاتٍ حول التنبؤات المستقبلية والتمويل التحويلي والتقنيات المُبتكرة الناشئة بما في ذلك «البلوكتشين». وقد استَضاف معرَض الغِذاء الذكي مُناخيًا، حيث عُرِضت يُمار استبدال المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه والتي تتسبب في تدهور الأراضي بتلك التي تفرُض ضرائب على الموارد الطبيعية مثل الكينوا والدخن.

المرأة باللون الأخضر

طوال عام ٢٠٢٢، استثمر مُختبر التسريع تركيزه على مُساعدة مصر في إعادة تَصوُر مستقبل المرأة في الصناعات الخضراء. بعض النقاط البارزة تشمل الرؤية الأمامية لعام ٢٠٥٠ من خلال ورش العمل والاستطلاعات ومناقشات مجموعات التركيز والهاكاثون واستكشاف الآفاق، سألَ مُختبر التسريع، بحلول عام ٢٠٥٠ كيف يُمكن للنساء والفتيات تحويل قطاعات الزراعة والتكنولوجيا والسياحة والتعليم والطاقة.

ركائز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

الازدهار

تنمية اقتصادية مستدامة شمولية وشاملة تُركز على الأفراد مدفوعة بنمو الإنتاجية والوظائف اللائقة وإدماج الاقتصاد غير الرسمي.

بعد مُعالجة الفقر وتعزيز رأس المال البشري، يَنصب التركيز التالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر على بناء اقتصاد شامل وقادر على الصُمود.

تَرَكزّت الجهود على تعزيز القدرة على الصُمود من خلال دعم الحكومة المصرية في إدارة المخاطر بشكل فعّال، ومَنْع الأزمات والاستجابة لها، ومعالجة الأسباب الكامِنة بطريقة متكاملة لضمان عدم تَخلُّف أحدٍ عن الركب، تَستَرشِد هذه الإجراءات بمبادئ الحوكمة الشاملة والمسؤولة، مع التركيز القويّ على المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وتلبية احتياجات الفئات المُهمَّشة من السُّكان.

وذلك من خلال البرامج التي تُعزِّز بناء وصقل المهارات وريادة الأعمال، فقد دَعمَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رُوَّاد الأعمال المصريين الشباب الناشئين، ولا سيّما الشباب والنساء في أن يُصبحوا باحثين عن حلول للتحديات ذات الأولوية في الزراعة والصحة، وفي الوقت نفسه أيضاً خَلْق فُرص عمل.

أبرز النقاط في عام ٢٠٢٣

- المساعدة في خَلْق أكثر من ٣٦٠ ألف فرصة عمل.
- دَعْم الإطلاق التجريبي لبوابة التجارة الإلكترونية، وتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بنقطة وصول واحدة للعملاء، الذين يحتاجون إلى خدمات حكومية أساسية مثل التراخيص.
- إطلاق الإصدار الثالث من نفير الأعمال الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر بعنوان «تَوسيع الفُرص للقطاع الخاص المصري في عصر ما بعد كوفيد-١٩».
- تطوير مُوجَز سياسة حول تأثير كوفيد-١٩ على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق التحديات الاقتصادية العالمية.
- دعم إطلاق أول صندوق استثمار في الأثر في مصر.

مقال خاص: هاكاثون الشباب

تفعيل مواهب شباب مصر لإيجاد حلول لنُدرة المياه

لطالما وَاجَهت مصر نُدرة المياه الشديدة وغيرها من التحديات المتعلقة بالمياه، والتي من المُتوقّع أن تَتفاقم بسبب تغيُّر المُناخ في العقود القادمة.

في القطاع الزراعي، تُؤثِّر مُلوحة التربة ونُدرة المياه بالفعل على سُبُل عَيْش بعض المزارعين وتُشكِّل تهديدًا للأمن الغذائي للبلاد. حيثُ إنَّ احْتمالية ارتفاع درجات الحرارة وتكرار حالات الجفاف في المُستقبل تَجعَل من الضروري إيجاد حلول قبل فوات الأوان لمَنْع وقوع كارثة.

لحسن الحظ، تَمتلِك مصر بيئة مُتنامية من المُبتكرين الشباب النَشِطين الذين يَتوفَّون إلى المُساهمة بأفكارهم والعمل الجاد في تشكيل مُستقبل مُستدام لمجتمعاتهم للاستفادة من هذا المَورد القيِّم، وقد تَعاوَن مُختبَر التسريع Accelerator Lab التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر مع المعهد الدولي لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشَمال إفريقيا (IWMI MENA) للجَمْع بين المُبتكرين والخبراء الشباب لتطوير حلول جديدة للتحديات في محاور المياه والمُناخ والزراعة.

مع الأشخاص المُناسبين، يُمكن أن تَحدث «المستحيل»

بصِفَتنا دُعاةً أقوياء لتسخير فوائد الذكاء التجميعي، استَشَرنا أولاً المنظمات والخبراء المصريين الرائدين من خلال إجراء مَسْح للقضايا لتحديد التحديات الأكثر إلحاحًا المُتعلقة بالمياه والمُناخ والزراعة في مصر.

حَدَّد الخبراء القضايا الأكثر إلحاحًا مثل مَوْجات الحَر وارتفاع درجات الحرارة، وتَغلْغُل مياه البحر، وعدم التنبؤ بشأن تأثيرات المُناخ، وتَدَهور جودة المَوارد الطبيعية.

بُناءً على هذه الأولويات، أطلقنا دعوة لفِرَق من المُبتكرين الشباب لاقتراح حلول ذكية والتَّنافُس في هاكاثون بعد ثلاثة أسابيع من الانطلاق. من بين ٨٠ عرضًا تَمَّت مُراجَعتُها، تَمَّ اختيار ثمانية فِرَق للمُشاركة في الهاكاثون الافتراضي. جاء كل فريق من خلفية مُختلفة وتَناول التحدي من منظور فريد، وقَدَّم أفكارًا بِدءًا من أجهزة الاستشعار الحيوية النانوية المَحمولة لتحليل التربة السريع إلى استخدام بُذور المورينغا لتَنقية مياه الصرف الصحي.

ثلاثة أيام من الابتكار

خلال الهاكاثون الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، أُتيحَت للمشاركين فرصة حُضور جلسات استشارية مع مرشدين بارزين وتَمَّ تَعريفهم بالأدوات الرئيسية في مناهج التفكير التصميمي للحلول. وفي اليوم الأخير، قَدَّمَت الفِرَق أفكارها إلى لَجْنة من الخبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر وIWMI MENA والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

لقد تَمَّ تقييم الحلول المقترحة بِناءً على تأثيرها وجَدواها واستدامتها وابتكارها.

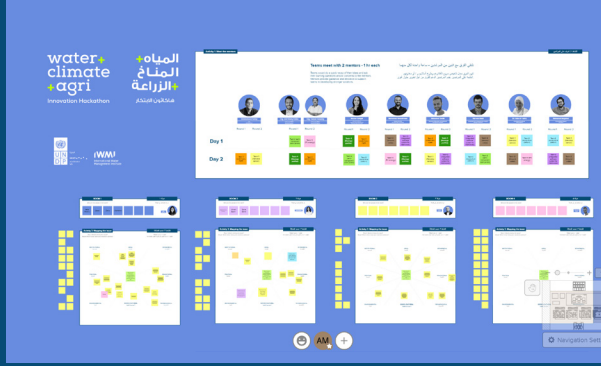

سُمّيت الفِرق والحلول الفائزة على التالي:

فريق *AquaMeter*: اقترحَ مِنصة رقمية تَسمَح لمُنتجي تربية الأسماك بتعظيم وتنظيم عملية الإنتاج الخاصة بهم من خلال تحليل البيانات.

فريق *Vita*: اقترحَ تعزيزَ خَواص التربة باستخدام الطحالب الدقيقة كأسمدة ومبيدات حيوية.

فريق *SunRes*: اقترحَ دَمج الطاقة الشمسية الكهروضوئية مع الزراعة لزيادة إنتاج الغَلّة وتقليل تبخُّر المياه.

فريق *Algaenoor*: اقترحَ دَمْج محطة تحلية داخلية مع مزارع الطحالب واستخدام طحالب تتحمّل الملوحة لمعالجة المحلول الملحي المتولد أثناء تحلية المياه الجوفية.

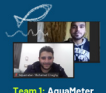

Team 1: AquaMeter
(40,000 EGP)

A digital platform that allows fish farming producers to maximize and organize their production process through data analytics.

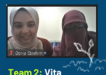

Team 2: Vita
(10,000 EGP)

Enhancing soil properties using microalgae as biofertilizers and biopesticides.

Team 3: SunRes
(10,000 EGP)

Brings together PV solar energy with agriculture to increase yield production and save water from evaporation. (Agrivoltaics)

Team 4: Algaenoor
(Internship)

Pairing each desalination plant with an algae farm and using salinity-tolerant algae for the remediation of the rejected brine generated by the desalination of groundwater aquifers.

ركائـز عمـــل برنامج الأمـم المتحدة الإنمـــائي في مصـــر

الحوكمة

الشفافية والحُكم الرشيد وسيادة القانون

التقدُّم السريع يَعتمد على اتخاذ القرار القائم على الأدلة. لذا عَمِل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز استراتيجيةٍ وطنية وتطوير إطار تمويل وطنيّ مُتَكامل يُوائم الأهداف والتمويل مع أهداف التنمية المستدامة. وهذا يُوجِّه الجُهود المَبذولة لتعبئة الموارد المحلية، ويُعزِّز كفاءة إدارة المال العام ويُشَجِّع نَهج التمويل المُبتَكر.

أبرز النقاط في عام ٢٠٢٣

- دَعم استحداث وظائف وخدمات إضافية، مثل إدارة المخاطر المالية في وزارة المالية.
- إطلاق أربع خدمات جديدة يُقدمها البريد المصري.
- دَعم تحديث خمس خدمات بريدية قائمة، بما في ذلك تحويل خدمة الطرود إلى Easy Box.
- المُساعدة في تطوير ١٨ وحدة تعليمية إلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية بالتعاون مع وزارة المالية.
- إجراء تدريب إلكتروني على الخدمات المصرفية الأساسية لـ ٢٨ مشاركًا، أكثر من نصفهم من النساء، في البريد المصري.
- تقديم الدعم في تدريب موظفي البريد المصري على إدارة مركز البيانات.
- مساعدة الأطباء في مراجعة دليل تدريبي عن البرمجة المستجيبة للنِّتاج من أجل الحفاظ على السلام في إفريقيا، بالتعاون مع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA).
- إنشاء مرصد لمراقبة مؤشرات التصالت الصادرة عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، مع نشر ستة تقارير وتقييم أداء واحد.
- تطوير الأُطُر المؤسسية وتعزيز قدرات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بما في ذلك تنفيذ هيكل تنظيمي جديد وتسهيل ١٦ جلسة تدريبية.
- دَعم الاستغلال الأمثل لنطاقات التردد واستخدام الطيف لتحسين خدمات البيانات من خلال استطلاعات الرأي الميدانية واستطلاعات رضاء العملاء.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر ٢٠٢٢

في العُمق

استكشاف البيانات والتمويل

تُواجه التنمية في جميع أنحاء العالم تفاقُمًا في حجم التمويل، مما يُجبرُنا جميعًا على إفساح المجال لدَلالات تمويل جديدة قوية ومستدامة، تُساعدُ العالم على العودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قبل كوفيد – ١٩، تَوقَّع الأونكتاد احتياجًا ماليًا سنوياً قَدرُه ٢٠٠ مليار دولار لأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. في محاولةٍ لاستكشاف خَيَارات تمويلٍ مختلفة وسَدّ فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، يَقومُ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب منظمة العمل الدولية والأونكتاد واليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، بتنفيذ برنامج مُشترك بعنوان «استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر». يَهدِفُ هذا البرنامج المُموَل من صُندوق الأمم المتحدة المُشترك لأهداف التنمية المستدامة، إلى تعزيز الوصول إلى تمويل الأهداف، مع التركيز على صنع القرار القائم على البيانات، يَهدِفُ البرنامج المُشترك إلى تعزيز قدرة السلطات الإحصائية الوطنية وواضعيّ السياسات على تطبيق مناهج مُنظمة ومُختبَرة لتقدير تَكلفة أهداف التنمية المستدامة. كما يسعى إلى تحسين آليات البلدان لرصد الموارد المالية المُعبَّأة وتحديد أولوياتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الإحصائيين وصانعيّ السياسات على تقييم المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وتجميعها ونشرها.

من خلال التعاون مع وكالة جمع البيانات الوطنية في مصر، دَعَمَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء بوابة تنمية مصر، وهي مِنصة قائمة على أهداف التنمية المستدامة تُوفر معلومات شاملة عن التقدُّم الوطني لأهداف التنمية المستدامة. من المُقرر الإصدار الرسمي للبوابة عام ٢٠٢٣.

تَلقّى أكثر من ٣٠ مسؤولاً حكوميًا وطنيًا الدَّعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز مهاراتهم في منهجيات تحديد تكاليف أهداف التنمية المستدامة وتَرسم خرائط التدفقات المالية. ومَثَّلت اللجنة الفنية لإطار التمويل الوطني المتكامل (INFF) مسئولون حكوميون وطنيون من مختلف المنظمات الوطنية. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير سلسلة من المُشاورات التفاعُلية حول تكلُفة أهداف التنمية المستدامة وتَرسم خرائط التدفقات المالية، مما أدّى إلى تطويرتحليلات غنيَّة بالبيانات حول أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في مصر، كما أدّت قدرات جَمْع البيانات المحسنة إلى إنشاء وحدة التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) لسَدّ الفجوة بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠. ومع ذلك، فإنّ توجيه التمويل المُتاح نحو أهداف التنمية المستدامة يواجهُ تحديات مثل الحيّز المالي المحدود، والقدرة المؤسسية على صياغة مجموعة مشاريع استثمارية قابلة للتمويل بُناءً على أهداف التنمية المستدامة، وصُعوبات في تحديد الاستثمارات المستدامة وقياسها وتوثيقها.

لذلك، وبالتعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية الوطنية وأصحاب المصلحة، انتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المنتجات المعرفية الرئيسية التي تُساهم في إنشاء إطار تمويل وطني متكامل في مصر.

يَهدِف هذا الإطار إلى تعظيم التمويل العام والخاص لأهداف التنمية المستدامة. كجزء من هذه الجهود، تم إجراء تقييم تمويل التنمية لتحديد اتجاهات وتَنوُّع وحدود التدفقات المالية العامة والخاصة، وترجمتها إلى أهداف التنمية المستدامة، ونطاق الدخول المُحتملة للاستفادة من هذه التدفقات ضمن استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة. كما قَدّمت هذه المبادرات مُدخَلات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير برنامج ضرائب من أجل أهداف التنمية المُستدامة ليتم إطلاقه في ٢٠٢٣.

يُمكن أن تِلعب الإطار الاستراتيجي لاستثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة أيضاً دوراً حيوياً في توليد المبادرات التي تَحشد التمويل وتَوجهه نحو أهداف التنمية المستدامة. هذا الإطار يَخلق بيئة مُوَاتية ويضع ضمانات مناسبة تُشجّع مشاركةً أكبر للقطاع الخاص.

في عام ٢٠٢٢، تَعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شَركة الأسهم الخاصة كاتاليست بارتنرز للمساعدة في زيادة استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة وإطلاق أول صُندوق استثمار في الأثر في مصر، والذي يُركز على الشركات العائلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الناجحة باستثمار ٣٥ مليون دولار. كما طَوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة قياس الأثر وإدارته (IMM) لمساعدة القطاع الخاص في وضع خطط التأثير والأهداف والمؤشرات التي تتماشى مع تَقدُّم أهداف التنمية المستدامة. كما يُدَعِمُ هذه الأداة الشركات والمستثمرين في تعزيز الاستثمار المُؤثِّر.

توفر أهداف التنمية المستدامة مبادئ توجيهية استثمارية مَوْثوقة وتُنفذ معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة العالمية في وقت يُواجه فيه العالم تحديات وفرَصًا غير مسبوقة. قدَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر مساهمات كبيرة تصل إلى تريليون دولار أمريكي من النفقات الحكومية والاستثمارات الخاصة في أهداف التنمية المستدامة من خلال دعمه لأول صندوق استثمار في الأثر في الأسهم الخاصة في مصر. من خلال تحفيز الشركات والجمعيات لتعميم أهداف التنمية المستدامة في الإدارة والاستثمار من خلال الحوافز المالية والمساعدة التقنية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير أكثر من مليار دولار في التمويل المُشترك للأعمال عبر القطاعات الرئيسية، مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وكفاءة الطاقة، والتخلص التدريجي من المواد المُستنفِدة للأوزون، والسياحة البيئية منذ ٢٠١٨.

لضمان التوافق المتسق مع الاستراتيجيات الوطنية بعد عام ٢٠٢٢ تمّت إعادة تنظيم حافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتركيز على قضايا محددة. وهذا يشمل دَعْم: عَمَل ميزانيات قائمة على البرامج والضرائب القائمة على أهداف التنمية المُستدامة، والميزانية المخصصة لتغير المُناخ، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية المحلية.

صقل قُدراتنا

هدفُنا هو تسخير إمكانات جميع الفئات في المجتمع المصري لابتكار وتصميم حلول يُمكنها معالجة تحديات التنمية في البلاد بشكلٍ فعّال.

من خلال تجرِبَتِنا، أدركَنا الدور الحاسم للمعرفة والمؤسسات المحلية ورأس المال الاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذه العناصر هي مكونات حيوية للنجاح. نظرًا لأن المهمة المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي تنمية القدرات، فقد كنا في طليعة التعاون الفني وتم الاعتراف بنا كرُوّاد في هذا المجال. نحن نُقدّم خدمات استشارية للتعاون الفني ونعمل كمركز للبحث والتحليل الفكري الإبداعي حول هذه القضايا.

نظرة تفصيلية

لتوليد الأفكار والحلول المحتملة، من المهم صقل قدراتنا، والتي يُمكن تحقيقها من خلال بناء القدرات وتبادل المعرفة. من خلال ١٣ تدخُّلًا، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصرعلى تحسين التخطيط والمراقبة والكفاءة للعديد من المؤسسات، بما في ذلك وزارة المالية والبريد المصري. وقد أثّر هذا بشكل مباشر على إطار النتائج المتكاملة والموارد (IRRF). حيث يُمثّل IRRF التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع الخيّارات للأفراد من أجل مستقبل أكثر عدلًا واستدامةً، وبناءِ العالم طبقًا لتصوُّرات أجندة ٢٠٣٠. ويُركّز على ثلاثة مجالات مترابطة النتائج: التحوُّل الهيكلي، وعدم تَرك أي شخص خلْف الرَّكب، وبناء القدرة على الصمود

كما عمِلْنا على تزويد المؤسسات الوطنية بالقدرات اللازمة لأداء وظائف جديدة، على سبيل المثال في الخدمات المصرفية الأساسية. تمَّ تشكيل فريق حكومي دولي يضُمُّ ممثلين من مختلف الوزارات والحكومات والمنظمات والذي خَضَع لتدريب شامل لبناء القدرات على استخدام أدوات الاستشراف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يَهدف هذا التدريب إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للمؤسسات العامة. ونتيجةً لذلك، تمّ إنشاء فريق Plan Ahead المُجَهّز تجهيزًا جيدًا لتقييم تأثيرالتحوُّل الرقمي على الاقتصاد المصري. تم الإشراف على هذه المبادرة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، قدَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبًا عمليًا في الإدارة القائمة على النتائج لاثنين من شركائه الرئيسيين، وهما وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووجهاز تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كان الهدف هو وضْع خطط استراتيجية مدروسة تشمل جميع الإدارات الداخلية في كلتا المؤسستين

توضِّحُ هذه الأمثلة المُقدّمة بوضوح أن تحالفنا الاستراتيجي مع مصر هو بلا شك شراكة طويلة الأمد. تتمحور استراتيجيتنا حول الإنسان في المقام الأول، وهي مُتجذّرة في الاحترام المتبادل والملكية الوطنية، وتعكِس التزامنا الراسخ بالتنمية المستدامة الشاملة.

عزّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر القدرات الوطنية لوزارة المالية والبريد المصري:

- ✓ تحقيق إدارة مخاطر المالية العامة في وزارة المالية
- ✓ أربع خدمات جديدة أطلقها البريد المصري وتحديث الخدمات الخمس الموجودة
- ✓ تحويل خدمة الطرود إلى Easybox في البريد المصري
- ✓ تم إنشاء فرق / وحدات تحقيق داخلي عاملة بالكامل في وزارة المالية والبريد المصري

١٨ دورة للتعلم الإلكتروني

٢٨ موظف بالبريد المصري

٥٣٪ نساء

بين النمو والحماية

نظرة مستفيضة

كشَف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن مشروع إقليمي بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي، يُركّز بشكل خاص على التنوع البيولوجي. يَهدف المشروع إلى جَذب تمويل القطاع الخاص للمبادرات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، والتي ستسهم في حماية الشِّعاب المرجانية في البحر الأحمر. لتحقيق ذلك، سيتم تنفيذ مُسرع للأعمال وآلية للتمويل المختلط. يهدِّف هذا المشروع دليلًا واضحًا على أنّ القطاع الخاص يلعب دورًا مهمًا ويُمكن أن يكون بمثابة شريك محتمل في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، يُمكِّنه تحقيق ذلك من خلال تعزيز خلق فرص العمل، وتوفير فرص الاستثمار، ومشاركة الموارد والخبرات اللازمة لتطوير حلول إبداعية لتحديات المُناخ العالمية

يُعدُّ ضمان استمرارية الدعم القوي للسياسات أمرًا حيويًا للتصدي بفعّالية لتغير المُناخ وتعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. في هذا الصدد، يُشجِّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة على الإبلاغ عن أعمالها وألتزاماتها والالتزام بالمعاهدات البيئية العالمية مثل اتفاقية باريس. بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تطوير الاستراتيجية الوطنية لحظر البلاستيك، باستخدام المعلومات الأساسية من الاستراتيجية الوطنية لتغير المُناخ. كما تم استخدام هذه المعلومات لتحديث تقرير المساهمات المُحدّدة وطنيًا

بالتعاون مع شركاء في مصر وأفريقيا، قدَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة كبيرة في تعزيز أفضل الممارسات في حَلّ النزاعات وحفظ السلام ومنع التطرف العنيف، ولتحقيق ذلك، تم إنشاء، كتيب تدريبي عن البرمجة المستجيبة للمُناخ من أجل الحفاظ على السلام في أفريقيا من قبل مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA)، مع تدريب تجريبي مقرر في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA) استضاف ثمانية أحداث جانبية خلال COP27 لمواصلة دعم العمل المُناخي في حل النزاعات، بما في ذلك أول مبادرة COP رئاسية لاستكشاف الروابط بين السلام والمُناخ، بعنوان «حلول المُناخ للحفاظ على السلام»، والتي شارك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في تنظيم منتدى أسوان الثالث للسلام والتنمية المستدامين كجزء من جهوده للتصدي للتطرف العنيف والصراعات في المنطقة.

لوصول إمكانياتهم في تحقيق أهداف أمن الطاقة والمُناخ، يجب توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة بما يتجاوز التوقعات الحالية. في حين أن غالبية الاستثمار يجب أن يأتي من القطاع الخاص، فإن مُقدّمي رأس المال العام، مثل مؤسسات التنمية الدولية والوطنية، لهم دور هام في تعبئة مصادر الاستثمار الخاصة.

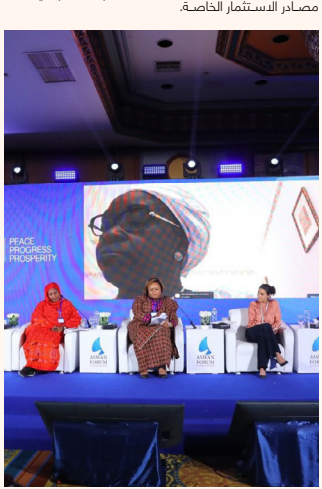

كما ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون ذات مرة، فإن الطاقة هي الخيط الذهبي الذي يربط بين النمو الاقتصادي وزيادة العدالة الاجتماعية والبيئية. تعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر بشكل وثيق مع الحكومة المصرية والأطراف المعنية الأخرى لتوسيع الخيارات المتاحة للأفراد وضمان الوصول الشامل إلى الطاقة

تماشيًا مع الهدف العالمي المتمثّل في «دعم ٥٠٠ مليون شخص للوصول إلى الطاقة النظيفة»، ساهم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للطاقة الكهروضوئية في توفير ٢٠٠ ميجاوات للشبكة، مما يوفر طاقة كافية لـ ١,٢ مليون مصري.

اغتنامًا لفرصة COP27 لتعزيز المرونة في مواجهة تغير المُناخ، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدينة شرم الشيخ المُضيفة في توسيع أنظمة الطاقة الشمسية. بالتعاون معالمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، تم تركيب ما لا يقل عن ٣٠ ميجاوات من أنظمة الطاقة الكهروضوئية خلال فترة قصيرة.

من المُتوقع أن تؤدي رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأنظمة الكهروضوئية الصغيرة في شرم الشيخ، وتحديدًا في المطار ومركز المؤتمرات إلى قدرة توليد تتجاوز ٣ ميجاوات

خلال COP27، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية مع وزارة البيئة المصرية لتمويل مشروع وطني يهدف إلى تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء ضمن برنامج مُدته ست سنوات. خصّص مرفق البيئة العالمي ٦,٢ مليون دولار أمريكي لهذا المشروع، ودعم المبادرات في إدارة النفايات الصلبة والألواح الشمسية والخلايا الكهروضوئية وتحلية المياه ومعايير الفنادق الخضراء والنقل المستدام

على نطاق أوسع، لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر دورًا حاسمًا في دعم تبنّي الدولة للتدابير الوطنية لتوفير الطاقة من خلال تركيب أنظمة الكهروضوئية الصغيرة على الأسطح. حقّقت مصر نجاحًا كبيرًا في تحويل سوقها إلى الإضاءة الموفرة للطاقة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ بنسبة ١٠ – ١٥٪ في إجمالي استهلاك الكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك، كانت جُهودنا مُثمرة في خلق الفرص لنموّ الأنظمة الكهروضوئية الصغيرة على الأسطح، والتي شهدت نجاحًا ملحوظًا ستة أضعاف عن السنوات الخمس الماضية. من خلال نشرمحطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المنشآت البارزة مثل محطة السكك الحديدية الرئيسية في القاهرة ومحكمة العدل الاقتصادية ومطار القاهرة، من بين أمور أخرى، أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعّال إمكانات التصنيع المحلي والطاقة الموزعة لتوسيع سوق الطاقة المتجددة. يُمكّن هذا النهج المواطنين أيضًا من المشاركة بنشاط في التحوّل المستمر للطاقة

علاوةً على ذلك، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر شراكات استراتيجية مع المُتحف المصري الكبير ومبادرة حياة كريمة لمناصرة استخدام محطات الطاقة الشمسية الصغيرة في المواقع الأثرية والمتاحف. هدفنا هو ضمان أنّ التكنولوجيا المُتجددة ليست فقط متاحة ولكن أيضًا بأسعارٍ معقولة ومناسبة للمواطنين في جميع أنحاء مصر

نحن ندرك أنّ بناء الثقة وحشد الدعم من المواطنين يتوقف على توفير وصول موثوق إلى الطاقة النظيفة. لهذا السبب نتخذ الخطوة الأولى من خلال استخدام تقنيات خارج شبكة توزيع الكهرباء الرئيسية، والتي تمكّن المجتمعات المعزولة بمدّهم بالطاقة التي يحتاجونها لتلبية متطلباتهم الأساسية

١,٣٥٧
متدرب متخصص في إدارة النفايات

٤٧٪
منهم من النساء الموظفات في مستشفيات الحكومة والجامعات

من أجل حماية المناطق الساحلية المنخفضة من تأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر، حقّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر تقدمًا ملحوظًا في تأمين التمويل المُناخي من صُندوق المُناخ الأخضر (GCF). "لقد مكنتنا دفعة التمويل هذه من بناء سد نظام حاجز للمياه من حيث التكلفة يمتد بطول ٥٨ كيلومترًا على طول ساحل دلتا النيل، لتتبّع التغيُّرات على طول الساحل نتيجة لتقلبات مستوى سطح البحر، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر أيضًا في تطويرخطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) التي تُعطي الأولوية لمقاومة تغيُّر المُناخ.

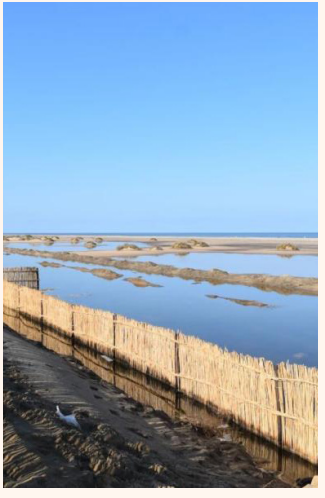

كذلك في جميع المحافظات السبع والعشرين، شرّعنا في برنامج تدريب وطني شامل يركز على إدارة نفايات الرعاية الصحية بالتعاون الوثيق مع وزارتي البيئة والصحة. حيث ساعدنا في تدريب ضباط من جهاز شؤون البيئة المصري (EEAA) للعمل كموظفين معتمدين للنفايات الطبية في المستشفيات بما يتماشى مع متطلبات قانون إدارة النفايات الصلبة الجديد. يُعدُّ هذا البرنامج التدريبي الشامل بمثابة نموذج يُمكن توسيع نطاقه وتكراره في جميع أنحاء مصر، مما يضمن ممارسات إدارة نفايات الرعاية الصحية بشكل فعّال ومستدام.

بالإضافة إلى ذلك، دعّمَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بَدْء العمل في مرفق المعالجة المركزي في الغربية، حيث يتم معالجة النفايات الطبية باستخدام تقنيات التعقيم.

بينما يسعى العالم جاهدًا لتحقيق الوصول لصفر من الانبعاثات الغازيّة الضارة بالمُناخ، من المهم إدراك التّبِعات المالية لتحقيق ذلك. حيث تشير التقديرات إلى أن الإنفاق السنوي يجب أن يرتفع من المتوسط الحالي البالغ ٥,٧ تريليون دولار إلى ٩,٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠.

علاوةً على ذلك، فإنّ سوق التكيف مع المُناخ لديه القدرة على الوصول إلى ٣ تريليون دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٦. في ضوء هذه التوقعات، أتت فكرة جلسة COP27 التي أقيمت تحت عنوان «تريليونات للانتقال المُناخي» لتؤكد على أهمية البنوك والصناديق في الأسواق الناشئة التي تعمل كمُجمّعين لمشاريع التحوُّل الأخضر. سَيُسهّل هذا النهج تجميع هذه المشاريع في أصول مُوحدة يُمكن للمستثمرين الدوليين استثمارها بسهولة، مما يُحفّز الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لمُستقبلٍ مُستدام

استراتيجيات نُمُو شاملـــة وذكيـــة

يبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر عـن كيفيـة تعزيز التفاعلات الإيجابية بين الحماية الاجتماعية والنمو، مع التركيز على استراتيجيات النمو الشاملة والذكية. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى توجيه النمو مع الحفاظ على البيئـة ورفاهية الأفـراد.

نحن ندعم مبادرات التنمية التي تقودها البلدان والتي تَضَع سياسات واستراتيجيات النمُو الشامل لتوسيع الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك نتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز سياسات الأعمال والجهود التي تُعزِّز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى برامج الحماية، فإننا نُعطي الأولوية لجَمْع البيانات الاجتماعية المحلية بقيادة الحكومة.

نظرة وافية

يَنصَبُّ تركيزنا على مواجهة التحديات التي تواجهها النساء والشـباب والفئـات المُهَمَّشـة، وتعمَلُ جنبًا إلى جنب مع الحكومات للتغلب على السياسات والعقبات المؤسسية لضمان تقديم خدمات أكثر إنصافًا. من خلال الاستفادة من كفاءتنا في استغلال الفرص والموارد ومن خبراتنا في تنفيذ أطُر تسريع الأهداف الإنمائيـة للألفية، فإننا نُشَجِّع بنشاط توطين أهداف التنمية المستدامة رقـم ١ و٥ و٨ و١٠ و١٧. يتضمـن تهْجِنا موائمـة الخطط الوطنية والقطاعية ووَضْـع ميزانيـات مُتعـددة السـنوات قائمـة علـى النتائـج مـن خلال التقييـم المسـتمر علـى المسـتوى المحلـي.

للاستجابة بفعّالية للتحديات العالمية، نستخدم استراتيجية متكاملة مبتكرة تُعزِّز النمُو الاقتصادي وتعالج تغيُّر المُناخ وتُعزِّز المساواة بين الجنسين من خلال مراعاة العلاقة بين النوع الاجتماعـي والبيئـة. في العديد من المناطق النامية، تتأثر النساء بشكل غير مُتناسب بالكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو التهيارات الأرضية أو الفيضانات أو الأعاصير، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان سُبُل عَيْشهن. من المهـم التركيـز علـى معالجة هذه التفاوتات والنظر في كيف يمكن للوصـول لصفر من الانبعاثات الضارة بالمُناخ أن يَخْلق فرصًا اقتصادية جديدة للمرأة مع المساهمة في الأهـداف البيئيـة لخطـة عـام ٢٠٣٠.

بالتعاون مع الحكومة المصرية، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي «تعهُّد الاستجابة للنوع الاجتماعي بعدسةٍ خضراء» خلال COP27. تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئيـة الشديدة لـ كوفيـد-١٩ على النساء. وهو ينطوي على إخضاع جميع مبادرات الحماية الاجتماعية والعمل والاقتصاد والضرائـب والعنف ضد المرأة لتحليل أخضر. كما سَتُطبَّق عدسة بيئيـة على فرق العمل الوطنية الخاصة بفيروس كوفيد-١٩، لتحديد السياسات التي يُقصَد منها أن تكون حساسة للنوع الاجتماعي وتُعالِج الشواغل البيئيـة أو يكون لها تأثير إيجابي مُتوَقع على الاسـتدامة البيئيـة.

حاليًا، رُبع الشباب في مصر، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عامًا عاطلون عن العمل. كجزء من مبادرات الإصلاح الاقتصادي الشامل، تعمَل الحكومة بنشاط لوضْع مجموعة من السياسات والإصلاحات لمعالجة قضايا الهجرة وتحقيق تطلّعات التوظيف للشباب. من خلال إنشاء سلاسل قيمة شاملة في محافظات الدلتا، حيـث يوفر مشروع توظيف الشباب المصري فرصة واعدة لتمكين النساء والشباب المصريين، وتعزيـز قدراتهـم لإدراك إمكاناتهم وتعزيز آفاق الاقتصاد المحلي

أجرَى برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي دراستين تكميليتين حول آثار كوفيـد-١٩ على القطاع الخاص والمؤسسات المتناهيـة الصغـر والصغيرة والمتوسطة. بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية في مصر والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي الإصدارالثالث من تقرير الأعمال الخاص به «توسيع الفرص للقطاع الخاص المصري في عصر ما بعد كوفيـد-١٩». التقرير هو لمَحَة سريعة عن القطاع الخاص المصري ويقدّم خارطة طريق للتعافي والتوسُّع على المدى الطويل. نشَر برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي موجزًا للسياسة العامة حول تأثير كوفيد-١٩ على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق التحديات الاقتصادية العالمية، باستخدام مَسْح وطني ودعم من مختلف الشركاء بما في ذلك وزارتي التخطيط والتعاون الدولي، وجهـاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة اليابان والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول صندوق استثمار في الأثـر في مصر بقيمـة ٢٥ مليـون دولار أمريكـي بالتعاون مع كاتاليست بارتنرز ووقّـع على مذكرة تفاهم مع أنظمة اتصالات الشرق الأوسط لدعم الشركات الناشئـة والابتكارات والمهارات الرقمية للشباب لتعزيز النمو الشامل نحو إطلاق تمويل القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة.

تُمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) ٩٨٪ من نشاط القطاع الخاص في مصر وتساهم بحوالي ٤٣٪ من الناتج المحليالإجمالي للبلد. يُوجِّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي جُهُوده نحو دعْم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التغلُّب على التحديات التي تواجهها من خلال أدوات التمويل البديلة. على سبيل المثال، يُوفر إطلاق تطبيق «بلد سـوبر» والإطلاق التجريبي لبوابة التجارة الإلكترونية للمؤسسات المتناهيـة الصغـر والصغيرة والمتوسطة التمكين الرقمي والشمول المالي ونقطة وصول واحدة للخدمات الأساسية.

يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي في مصر بضمان المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء والرجال والأطفال ذوي الإعاقة وأولياء أمُورهم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. وذلـك من خلال استطلاعات الرأي الميدانية ورضا العملاء،

وكذلك من خلال إتاحـة مركز الاتصال للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، دَعَم برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي تحسين نظافات التردد واستخدام الطيف لتعزيز خدمات البيانات. وقد ساهمت هذه الجهود في أن يصبح الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) مؤسسة أكثر توجّهًا نحو العملاء

بالإضافة إلى ذلك، تم نشر دراسة رائدة حول العنف ضد النساء ذوات الإعاقة، وهي الأولى من نوعها في المنطقة العربية لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة وإبلاغ صانعي السياسات حول هذه القضية الهامة.

لضمان تقديم خدمات عاجلة ومتعددة الجوانب وتشاركية وخاضعة للمساءلة وخاصة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منصة لنهج متعدد القطاعات لمعالجة الفقر وعدم المساواة على مستوى المجتمع.

لمعالجة قضايا الحماية المجتمعية الضارة في مصر، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج «وعْي» للمجتمع في عام ٢٠٢٢. دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وحكومة المملكة المتحدة الحكومة المصرية لإنشاء ونشر هذا الوعي العام الطموح.

في عام ٢٠٢٢، حشد المشروع دعم سبع منظمات غير حكومية كبيرة تُغطي جميع المحافظات السبع والعشرين لتنفيذ المبادرات المحلية والحملات الإعلامية على مستوى الدولة.

في إطار هذه الشراكة، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتطوير هيكل تنظيمي جديد لوزارة التضامن الاجتماعي وأجرى تدريبات لمسؤولي وزارة التضامن الاجتماعي على المستويين المحلي والوطني. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز الحوكمة والكفاءة والفعّالية في تقديم الخدمات. تمّ وضع مخطط تنظيمي جديد لوزارة التضامن الاجتماعي، تمّ اعتماده من قبل وزير التضامن الاجتماعي والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. تهدف إعادة هيكلة إدارات وزارة التضامن الاجتماعي إلى تعزيز جودة الخدمات المقدمة للجمهور، وتوسيع البرامج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر ضعفًا، والحماية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، وتعزيز المشاركة الفعّالة للمجتمع المدني في مبادرات التنمية الاجتماعية.

تمّ إطلاق حملتين إعلاميتين مجتمعتين في عام ٢٠٢٢ عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع

تمّ الوصول إلى ٣٢,٥ مليون شخص
"زواجها قبل سن ١٨ يحرمها من حقوقها"

تمّ الوصول إلى ١٤,٥ مليون شخص
حيث تمّ إطلاق "امسكوا طرف الخيط وشاركوا في القرار" خلال فعاليات ١٦ يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي

المُضي قُدمًا

٢٠٢٣ وما بعدها

علـى الرَغْـم مـن أنَّ حالـة الارتيـاب وانعدام الأمن والاستقطاب تُشكِّل تحديات، فهناك أيضًا بصيص أمل - فرصة لإعادة تَصوُّر مستقبلنا، وإجراء إصلاحات، وصياغة سرديات جديدة تعكِس قِيَمنا. إنَّ تَبَنّي هذا المسار المتفائـل أمرٌ بالغ الأهمية إذا أردْنا أن نُنجِـز بنجاحٍ خلال بيئة متغيرة. ولضمان عدم تَخلُف أحد عن الرَّكب، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر دراسة عدم المساواة والفقْر، مع التركيز على الاستراتيجيات لبناء مستقبل شامل ومستدام. وهذا يتطلب معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة المتشابكة لتوفير الحماية القصوى للفئات الأكثـر ضعفًـا

موازنة النمو والحماية

تَشَـكَّلَ العالم من ثلاث طبقات متبادِلـة التفاعـل وتثير الارتيـاب: التغيـرات المُناخيـة، والضعف الاجتماعي، والتباطؤ الاقتصادي. معًا، يُشكِّلون عقـدةً جديـدةً ومثيـرةً للارتيـاب. لـذا وللتغلّب على هذه الظروف، نحن بحاجةٍ إلى توسيع قدراتنا من أجل الابتكار والشراكات.

لإنعاش الاقتصاد العالمي ودعْم أجندة التنمية، يَتخطّى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر الأساليب التقليدية ولأنَّنـا نؤمـن بـأن الفرص تظهـر عندما نمزج ونَدمج الأساليب المختلفة. في مواجهة العديد من التحديات، تَسعى لتحقيق التوازن بين النمُو والحماية، وضمان توسيع الشمول والحماية الاجتماعية والعمل المُناخي مع الاستثمار في الإنتاجية والنمُو الاقتصادي.

يُمكِن ربْط كل مسارٍ وكل نَهجٍ معًا

يتقاطع الطريق إلى التنمية المستدامة عبر القطاعات ولم يَعُدْ من الممكن اعتبار التقدُّم مسارًا خطيًـا يُمكن التنبؤ به. في مواجهة الصدمات التي يُعزِّز بعضها البعض، فإننـا نحتاج إلى اعتماد نَهْج عدسة بـزاوية أوسـع للتنمية البشرية.

يُؤمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي في مصر بأنَّ الأفـراد هم المهندسون الحقيقيون لمستقبل كل أمَّة. قدراتهم وخياراتهم وأحلامهم تُحدّد كل عصر. فبدون أحلامهم، لا يمكن أن تكون هناك رؤية شاملة وبدون قدراتهم، لا يمكن أن يكون هناك نمُو.

التحوُّل الهيكلي
لا سيما التحوُّلات الخضراء والشاملة والرقمية

عدم تَرك أحد خَلْف الرَّكب
نَهج قائم على الحقوق يُركِّز على التنمية البشرية

بناء الصُمود
للرد على الارتياب والمخاطر النظامية

للاستجابة لهذه التحديات، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر تعزيز شراكته الاستراتيجية مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدفع التغيير التحويلي، وقبول التعقيد، وإدارة المخاطر، والتكيُّف المستمر. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التغيير في ثلاثة اتجاهات:

من الأفضل ألا نتوقف أبدًا، فالتعلّم لا يتوقف أبدًا

الخطة الإستراتيجية العالميـة لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي ٢٠٢٢-٢٠٢٥ تُحـدّد جدول أعمال طموح لجعْل برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي أكثر مرونةً وابتكارًا ونجاحًا في تحقيق النَتائـج، مع البقاء أيضًا كشـريكٍ موثوقٍ به في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. تكييف هذه الرؤية العالمية لمصر، ووثيقة البرنامج القُطـري لمصر ٢٠٢٣-٢٠٢٧، يعتمد على التقييمات والمراجعات والـدروس المستفادة، لا سيّما من استجابتنا لكوفيد ١٩-.

يتماشى البرنامج القُطـري مع المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي في مصر، الذي تمّ إطلاقه في عام ٢٠٢١ والذي يُركِّزعلى تعزيز الإنتاجية في قطاعـات الزراعة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات، بما يَضمَن المُواءمة الوطنية. تعتمد نظرية التغيير للبرنامج على رؤية مجتمع شامل واقتصادٍ مَرِن ومبتكر بشكلٍ متزايد، وفائـمٍ على المعرفة وصديقٍ للبيئـة.

سيتم تحقيق هذه الرؤية من خلال موازنة مصالح القطاع العام في تطوير السياسات والأدوات التي تُسَهِّل التحوُّلات الرقمية والصديقة للبيئـة، وكذلـك برامـج الحمايـة الاجتماعيـة القائمـة على البيانات والمُوجَّهة والمُفعَّلة. يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي في مصر دعْم الحكومة المصرية في تعزيز الحوكمة والمساءلة والمشاركة مع ضمان عدم تخلّف أحد عن الرَّكب.

يُنَظِـرُ إلـى تحسين التعليم والمهارات المطلوبة وخَلْق بيئـة مواتية للقطاع الخاص وريادة الأعمال على أنهما أمران حاسمان في مواجهة تحدي الفقر مُتعدد الأبعاد. يَتِمُّ الاعتراف أيضًا بالمؤسسات المتناهيـة الصغـر والصغيرة والمتوسطة كمحـركات مُهمةٍ للإنتاجية، نظرًا لقدرتها التنافسية وقابليتها للتوسُّع وإمكانية توليد فرص العمل واستدامتها.

مع انتقالنا إلى عام ٢٠٢٣ وما بعده، من خلال برنامجنا القُطري الاستراتيجي الجديد، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي في مصر على تعميق استثماراته في التقدُّم الإنمائي، مما يساعد على استعادة المَسار نحْو رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

يتطلَّـبُ تحقيـق هـذه الأهـداف جهـودًا جَمَاعيـة ونُهُجًـا متكاملـة

عوامل التمكين الإستراتيجية لدينا

حلولنا المميزة

في صور
لحظات بارزة ٢٠٢٢

المستقبل
صُنع بواسطة

شركاؤنا

يشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر شركائه في التنمية على مساهماتهم السخية التي مكنته من تقديم المساعدة لشعب مصر.

المملكة المتحدة
إيطاليا
كند
سويسرا
هولند
اليابان
الإتحاد الأوروبي
النرويج
السويد
مصر

القطاع الخاص

شركاء التنمية

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مركز التجارة العالمي، ١١٩١ كورنيش النيل
بولاق، القاهرة، مصر

www.undp.org

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٣